

تساؤلات صعبة حول مستقبل مشروع الأعمال الإنسانية

أنطونيو دونيني

كيف يتسنى لنا أن نجعل من مفهوم العمل الإنساني مفهوماً عالمياً وليس مقتصرًا على بلدان الشمال؟

الشاحنات لتوصيلها. وفي ظل التقدم الذي حدث في التكنولوجيا، والتدريب في الإدارة والتدريبات الشاملة وورش التخطيط لحالات الطوارئ، إلى أي مدى أسهم إضفاء الطابع المؤسسي الهائل على الصراعات والأزمات طيلة الخمسة عشر عاماً الماضية في تحسين فعالية هذا القطاع؟ هل يؤدي عمال المعونات الإنسانية البالغ عددهم اليوم ٢٥٠ ألف عملهم بشكل أفضل عن سابقهم الذين كانوا يقاتلون من أجل الوصول إلى بيافرا وإيجاد متسع للعمل فيها؟

ومما لا شك فيه أن النمو غير المسبوق في المشروع الإنساني وتطوير المعايير والإجراءات والتقنيات قد سمح له بتقديم الاستجابات بشكل أكثر سرعة وفعالية. وقد قدمت مؤسسات التنسيق والمنح الجيدة وتكاملية الجهود خدمات جليلة للمنظومة، فقد صار هناك قدر أكبر من القابلية للتنبؤ في حالات الطوارئ، رغم بقاء المشاكل الخاصة بتكافؤ الاستجابة مع حجم الكوارث وكذلك مراعاة عامل الوقت. ولكن ألا نعتقد أن بعضاً من المرونة والتلقائية التي كان يشتهر بها المشروع قد فقدت في هذه الأثناء؟ هل تحسنت جودة معوناتنا الرحيمة؟

لقد نجم عن إضفاء الطابع المؤسسي ضغوط قوية على المنظمات غير الحكومية تدفعها إلى مزاوله أنشطتها وكأنها أعمال تجارية أو حكومات. ومما لا يبعث على الدهشة أن كبار المسؤولين والمدراء التنفيذيين باتوا ينتقلون بين هذين المجالين المختلفين. لقد أصبحت المساعدات الإنسانية أقل مرونة وأقل قدرة على التعامل مع الحوادث غير المتوقعة. وثمة ضغوط هائلة من أجل وضع البرامج طبقاً للأهداف المنصوص عليها في اتفاقيات المنح وكذلك وضع أطر زمنية للتنفيذ تتسم غالباً بعدم الواقعية. وتبسط الفترات القصيرة التي تستغرقها المنح- ٦-١٢ شهراً- من القدرة على الابتكار والإقبال على المجازفات. ومع نمو المنظمات وتعاطم الموارد، أصبحت آليات السيطرة أكثر صرامة وباتت عمليات صناعة القرارات أكثر بُعداً عن المعطيات الميدانية. لقد كان العمل الإنساني في السابق يركز على مفهوم 'التطوعية' - ولا يزال

المتحدة لجنة بناء للسلام' ومجلساً لحقوق الإنسان^٢ بيد أنها لا تضم مجلساً للشؤون الإنسانية.

وتمتلك الشعوب في الشمال بدرجات متفاوتة القدرة على التأثير على سياسة المعونات الحكومية وذلك من خلال الانتخابات وجلسات الاستماع العامة وما إليها. إلا أن قدراً كبيراً من المعونات الخاصة (والقطاع الخاص) يفلت من هذه المتابعة والإشراف. بل إن العمليات الخاصة بـ 'الإغاثة' العسكرية تتم بشكل أكثر خفاءً.

وعلاوة على ذلك، فإن إسهامات الأطراف الإنسانية غير الشمالية في العمل الإنساني لا ترقى في الغالب إلى ما يقدمه المانحون. نعم لا يمكننا أن نخفل الهند والصين وبعض دول الخليج باعتبارها أطراف مهمة، غير أن إسهامات القطاع غير الرسمي للمعونات الإنسانية - مثل الزكاة وغيرها من ضرائب العُشر والحوالات النقدية التي تأتي من بقاع شتى وإسهامات البلدان والمجتمعات المتضررة - لا تجد من يسجلها في أي مكان. بل إننا فوق ذلك نبدى نفوراً أعظم من الاعتراف بالإسهامات المنقذة لحيات البشر والتي تقدمها الكيانات المنتخبة مثل حماس أو حزب الله واللدان يقدمان معوناتهما المتنوعة للسكان المعرضين للمخاطر.

مخاطر إضفاء الطابع المؤسسي

يتطلع عمال المعونات الإنسانية الموسمية بكثير من الحنين إلى الأيام الخوالي الهادئة التي سبقت ظهور البريد الإلكتروني أو الهواتف الخلوية عندما كانت الرسائل المهمة من القواعد الميدانية البعيدة يتم إرسالها بواسطة أجهزة الراديو ذات الخشخشة المزعجة وأجهزة التلغراف البرقي التي لا يمكن الاعتماد عليها. فعندما يعطب كلاهما عن العمل، وهو ما كان حالها غالباً، كان التواصل حينها يعتمد على الرسائل المكتوبة بخط اليد والتي كان يعهد بها إلى أحد سائقي

تشارك جميع الثقافات في القيم الجوهرية للعمل الإنساني لكنها لا تتشارك في النظريات والاختلافات الثقافية وعلاقات القوة التي تصحب علاقات العمل الإنساني والتي يهيمن عليها الفكر الشمالي. وما يزال المشروع الإنساني العالمي، والذي ينفق في المتوسط ما يقدر بـ ١٠ مليار دولار كل عام، نادياً نخبياً تضع قواعده فئة خاصة صغيرة من الأطراف ممن يشتركون بسمة عامة تتمثل في تغييبهم عن الحقائق الواقعية عن الناس الذين يقدمون لهم الدعم والمساندة. ورغم ما للمشروع الإنساني من مآثر طيبة لا يحق لنا أن ننقل من شأنها، إلا أن عملياته الوظيفية تملئها مصالح أطراف تمثلها الحكومات والمنظمات العالمية والمجتمع المدني في الشمال، والتي تشتمل بشكل متزايد على قاعات اجتماعات القطاع الخاص وقاعات المتابعة الميدانية للقادة العسكريين.

وسواء شئنا أو أبينا، فإن العمل الإنساني لا يزال جزءاً من الحوكمة العالمية، إن لم تكن الحكومة العالمية. فهو يسير بالتوازي وأحياناً ما يكون خاضعاً لعمليات الحوكمة الاقتصادية واستراتيجيات الاحتواء السياسي والعمل العسكري والتي تصب جميعها في مصالح 'الشمال العالمي'. وكل هذا يأتي بالرغم من أن الغالبية العظمى من عمال المعونات والكثير من وكالات المعونات الإنسانية لا ينتمون لبلدان الشمال.

وعلى خلاف الأمم المتحدة، والتي تملك فيها جميع البلدان حق التصويت، تغييب معالم أي 'ديمقراطية' مناظرة في مجال المعونات الإنسانية، فالبلدان التي لا تنتمي لنادي المانحين الأثرياء تحوز فرصة ضئيلة في التأثير على آليات المشروع الإنساني، بل وفرصة أقل في فحص توجيه تمويلات المشروع والتدخل فيها. وفي الأمم المتحدة، تملك جميع البلدان نصيباً في عمليات بناء السلام وعليها واجب المساهمة فيها، وأما عمليات الإنفاق وزمام الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة فهي بيد البلدان الشمالية وحدها. ولدى الأمم

مساحة أصغر على المشهد العالمي، ويتم تهميشه في حالة الأزمات ذات الأثر السياسي الضعيف والتي لا تهم المصالح الإستراتيجية للقوى العظمى. وسوف تواصل تحديات المساعدة والحماية لأفغانستان والعراق ودارفور فرضها لتحديات هائلة في المساعدة والحماية. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتزايد التعامل مع الصراعات ذات الأهمية السياسية بواسطة مجموعة من الأطراف غير التقليدية والتي من بينها القوات العسكرية الدولية والمتعاقدين الخصوص والأطراف غير المرتبطة بالدول وذلك بدلاً من الوكالات الإنسانية الرسمية.

على مدار عقد ونصف مضى، كان برنامج الأعمال الإنسانية قد توسع ليشمل أنشطة مثل الدفاع وإعادة التأهيل وبناء السلام والتنمية. وقد يقول البعض بأن برنامج الأعمال قد تحول عن أسسه الإنسانية التقليدية. وقد لا يكون التحول نحو نظام أكثر تواضعاً من العمل الإنساني - وبشكل محدود في نطاقه وأهدافه وأطرافه- تطوراً سلبياً بالكامل على نحو ما يمكن أن نعتقد. فقد يعكس إدراكاً بأن التوجهات والقوى العالمية الراهنة التي تولد الحاجة للعمل الإنساني لا يمكن أن يتم إعادة توجيهها أو حتى احتواءها بشكل كبير من قبل المشروع الإنساني نفسه. وهذا لا يعني أن القائمين على العمل الإنساني لا يتطلعون لعالم أكثر أمناً وعدالة وعطفاً بقدر ما يعني أنهم باتوا يتحلوا بالواقعية في تسليمهم بأن التزامهم الأول إنما يتمثل في الأساس في فعل كل في وسعهم من أجل حفظ وحماية الأرواح التي يمكن أن تتعرض لخطر وشيك.

عمل أنطونيو دونيني (antonio.donini@

tufts.edu) مؤلف المقالة ٢٦ عاماً في

الأمم المتحدة شغل خلالها عدة وظائف

بحثية وتقييمية وإنسانية في المنظمة. وهو

يعمل حالياً كباحث أول في مركز فينشتاين

العالمي (http://fic.tufts.edu)، بجامعة

توفتس حيث يرأس مشروع برنامج الأعمال

الإنسانية لعام ٢٠١٥ (http://fic.tufts.edu)

٢٠١٥ (http://fic.tufts.edu/?pid=19#HA2015). وقد اقتبس هذا

المقال من 'التطلع إلى الأمام: تطبيق مبادئنا في

عالم الواقع'، يوليو ٢٠٠٧:

http://fic.tufts.edu/downloads/Princi

plesWorkinRealWorld.pdf

١. www.un.org/peace/peacebuilding

٢. www.ohchr.org/english/bodies/hrconcil

وتسبب آلاماً مضاعفة. ونهجنا الإنساني التقليدي غير كافٍ في مثل هذه الأوضاع.

إن محاولة التنبؤ بأزمات الغد ليست بالأسلوب الذي يمكن أن يحقق الفائدة المرجوة. ولكن الاستثمار في الاستعداد يجعل من المنظمات أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات الكارثية ويؤدي إلى تقوية الشراكات على جميع المستويات والتطلع إلى ما وراء الإمكانيات المتاحة لدينا.

ورغم أنه لا يمكننا أن نغشط التحسينات التي طرأت على آلية العمل الإنساني، بيد أنه ما من سبب يدعونا للتوقف والانتكاس على إنجازاتنا. وتؤكد نتائج أبحاثنا أن مشروع المعونات الإنسانية أكثر عُرضة للتلاعب من قبل القوى السياسية القوية عما يظنه الكثيرون. فمن يمارسون العمليات الإنسانية هم أكثر قابلية للتأثر من قبل هذه القوى عما نعتقد، وسوف يجلب علينا إخفاقنا في تغيير التوجهات الحالية زوال المساعدات الدولية وأنظمة الحماية التي تقوم على مبادئ إنسانية في الأساس. فإذا زاد غياب التواصل بين الاحتياجات المدركة لمجموعة مستهدفة من المستفيدين والحماية المقدمة بالفعل لهم، فإن الأعمال الإنسانية كوسيلة قائمة على التعاطف من خلال تقديم الإغاثة للبشر في المحن سوف تتعرض بشكل متزايد للاغتراب وتصبح عرضة للشك في نواياها ممن قبل من تزعم أنها تساعد.

إن مشروع المعونات الإنسانية يعاني مشاكل أخطر مما هو مفهوم أو مُسلم به. إن علاقة الغرام الحالية بين المجتمع الدولي والعمليات الإنسانية تقوم على اثنين من المبادئ: (أ) أن العمل الإنساني يخدم المصالح الأمنية للبلدان التي تعد المساهمين الكبار التقليديين فيها ومن ثم يشكل ذلك جوانب المشروع الإنساني (ب) أن الاقتصاد السياسي الحالي للعمل الإنساني - أي سوق الأعمال الإنسانية- سيظل واقعاً تحت هيمنة القيم والسلوكيات والأساليب الإدارية الغربية والشمالية. فإذا جاءت الظروف لتخل بصحة هذين الافتراضين، إما بسبب أن التغيير المناخي أو غيرها من المخاطر يدفع بتحول نموذجي في الاهتمامات الأمنية للشمال أو بسبب تعرض الاحتكار الشمالي للأعمال الإنسانية لتحدي أطراف أخرى ممن لا يقبلون بـ 'قوانيننا' التي وضعناها للعبة، فإن المشروع الحالي للمعونات الإنساني قد يجد نفسه يعاني من محنة شديدة.

وفي هذه الأثناء، فإن العمل الإنساني، في إطاره ووسائل تنفيذه التقليدية، قد يأتي ليشغل

هذا بالفعل أحد المبادئ الرئيسية لعمل الصليب الأحمر- إلا أنه قد صار الآن وظيفة تحدد سماتها ما يُرام منها من أهداف إدارية ومعايير تشغيلية وأدوات لتنمية الموارد الإنسانية. وقد أدت هذه الوظيفة إلى إنشاء هياكل وأتمات تنظيمية تميل لخنق الإبداع وتغفل عن متابعة الأوضاع الراهنة للأحداث، رغم ما لذلك من أهمية في أي 'عمل تجاري' وليس قائماً فقط على مبدأ التطوعية مثل العمل الإنساني. وفي الواقع، فإن عملية تطوير العمل الإنساني نفسه كانت تعني أن يتم نقل عمال المعونات الأكثر خبرة واحتراماً وتدريباً (وهم يتقاضون أجراً على ذلك) من جبهة العمل الإنساني ليتم الزج بهم في غرف اجتماعات مغلقة بعيدة عن الميدان!

الإعداد للمفاجآت

لا يزال العمل الإنساني قائماً على الافتراضات التي كانت سائدة أيام الحرب الباردة وما بعدها حول العوامل التي تشكل مفهوم الأزمة. وقد بدأ التحسن مؤخراً يذب في أعمالنا في تعاملنا مع أزمات العام الماضي وربما مع أزمات اليوم. ولكن هل تكيف المشروع مع التحديات التي من المتوقع أن تعترض طريقنا في العقود القادمة؟ وهناك مجالان نسهم بسوء التجهيز فيها بشكل خاص ويتطلبان التكيف الفوري:

■ الحروب الجديدة غير المتناظرة في العراق وأفغانستان (ولكن الآن في الصومال ولبنان وربما في تشاد أو نيجيريا أو باكستان) والتي بات يُنظر فيها إلى عمال المعونات الإنسانية وكأنهم يفضلون في معوناتهم جانب عن آخر.

■ الحالات الطارئة في الحوادث المأساوية أو المواقف المزممة التي لا نهاية لها والتي يتوجب فيها على النظام التعامل مع تهديدات مضاعفة ومناحي ضعف لا يزيد من تأزمها، في بعض الحالات، الصراعات المسلحة فحسب وإنما كذلك الحوادث الطبيعية الخطيرة والتغير المناخي والكوارث التكنولوجية والنزوح البيئي والأوبئة الخ.

ربما تكون الصراعات المسلحة في الواقع مصدر أقل للضعف عما اعتدنا عليه في السابق. ففي زيمبابوي اليوم، نجد أن ٣٥٠٠ شخصاً يموتون كل أسبوع من عرض نقص المناعة/ الإيدز في وسط أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية أخذت في التفاقم. وفي العديد من أجزاء العالم، تميل الكثير من التهديدات المتنوعة القديمة والجديدة لأن يتراكم بعضها فوق بعض